المشروع القوميّ العربيّ: مراجعة من أجل بداية جديدة

أحمد فائز الفواز

- ١ -

من المرجّح أنّ سقوط بغداد على يد قوات الاحتلال الأميركيّ في التاسع من نيسان سيكون علامةً فاصلةً في تاريخ العرب المعاصر. فهذا الحادث هو الأهمّ في الحياة العربية في السنوات الخمسين الأخيرة، وقد لا يفوقه في الأهمية إلاّ حادثُ تأسيس إسرائيل عام ١٩٤٨ وما تبعه من حرب أُولى ضدّ العرب انتهت بهزيمة مدوّية للدول العربية المشاركة ـ الأمرُ الذي دشّن مرحلةً جديدةً في الأوضاع العربية تميّزتْ بالانقلابات العسكرية. ولعلّ سقوط بغداد هذا العام يفوق في مغزاه هزيمةَ ١٩٦٧، بل يصحّ التوقّع أنّ آثاره ستكون أعمقَ من آثارها.

السقوط الذليل، بلا بطولة، لنظام ادّعى البطولةَ دومًا، هو التعبيرُ المكثَّفُ عن سقوط المرحلة العربية التي امتدّت على فسحة زمنية طويلة استغرقت النصفَ الثاني من القرن العشرين، بعد أن أَنزلتِ الكوارثَ بالأمة. لقد صعد أكثرُ أطرافها إلى سدّة الحكم بطريق الانقلاب العسكريّ، أيْ أنّ السلطة قد جرى غزوُها من داخلها باستخدام قواتها المسلّحة. وتمّ الاحتفاظُ بهذه السلطة اعتمادًا على عصبية محدّدة واعتمادًا ـ قبل كلّ شيء ـ على القمع العاري. والهدف: قسرُ الحراك الاجتماعيّ في مسار محدَّد؛ واستئصالُ أية قوةٍ مرشَّحةٍ للوصول إلى السلطة؛ وتصفيةُ أية معارضة؛ ومن ثم تحويلُ هذه السلطة من خدمة الدولة إلى الخدمة الخاصة عبر «تأميم» الدولة نفسها. لقد تمّ تدميرُ الدولة بوصفها ضمانةَ القانون، وقاعدةَ التقدُّم الحضاريّ والإنسانيّ، والحاميَ للروابط الاجتماعية والقومية. وتمّ بالتالي إلغاءُ المجتمع كبنية حيّة، مع إبقائه كأفرادٍ مذرورين لا مساواة بينهم بسبب المزايا المعطاة لبعضهم على حساب الآخرين خلافًا للقانون. ذلك ما يبيّن كيف أنّ هذه الأنظمة تَحْمل في جبلّتها جرثومةَ انهيارها وفسادِ دولتها، بل وعجزها عن الإنجاز الحقيقيّ، إنْ في الحرب أو في البناء السلميّ.

عارضت النظمُ العربيةُ الشرعيةَ الحديثةَ ـ القائمةَ على مبدإ سيادة الشعب، والمبنيةَ على العقد الاجتماعيّ بين المواطنين الأحرار، أيْ على علاقاتٍ محكومةٍ بالقانون بين الحاكمين والمحكومين تتيح للحاكمين الحُكْمَ حسب الدستور والقانون المُقَرَّيْن من المحكومين وتَضْمن لهؤلاء القدرةَ على مراقبة أولئك وتبديلهم عبر صندوق الانتخاب ـ عارضتْها بـ «الشرعية التاريخية» التي يَمْنحها لها «التاريخُ» لإنجاز «المهمّات الكبرى» في إعادة صياغة الحياة العربية بما يَقْضي على التأخّر ويحرِّر الأرضَ المسلوبةَ ويحقّق الوحدةَ القوميةَ ويرسي أسسَ العدالة الاجتماعية. وإذا ما استثنينا المرحلةَ الناصريةَ التي تَدْخل الثورةُ الجزائريةُ وثورةُ ١٤ تموز العراقية في إطارها، والتي أَمْكن القوى المعاديةَ الخارجيةَ والداخليةَ تصفيتُها، فإنّ شيئًا من ذلك كلّه لم يتحقّق، وما كان له أن يتحقّق. ولا يعود ذلك إلى أنّ النوايا لم تكن طيّبة، أو لأنّ الرياح جرت على غيرِ ما تشتهي السفن، بل لأنّ القوى الجديدة التي أَمسكتْ بمقاليد الأمور كانت تدرك علاقةَ الثروة بالسلطة، وتتلمّس إمكانيةَ الاستئثار بهما معًا من خلال آليات السلطة، في مجتمع يُمْكن نهبُه وإلغاؤه بالقمع، وفي وضع دوليّ يتيح الصراعُ بين أقطابه وأطرافه نوعًا من الحماية وحريةِ الحركة وهامشًا قابلاً لأن تستغلّه وتناورَ به نُظُمُ الاستبداد.

لو كانت الفئاتُ الحاكمة، ولو كانت الفئاتُ المتعاطيةُ للشأن العام، مهتمةً بالتعلُّم من تجارب الأمة (دعك من تجارب الشعوب الأخرى)، لكانت دروسُ هزيمة حزيران أكثرَ من كافية للحيلولة دون هزيمة ٢٠٠٣، وبالطبع دون هزيمة ١٩٩١، ولما كان للعدوّ الإسرائيليّ أن يحتلّ بيروت عام ١٩٨٢، ولجَرَتْ حربُ ١٩٧٣ على غيرِ ما جَرَتْ عليه. لكنّ ما حدث هو أنّ الصوت كان يرتفع بالشعارات الطنانة بتناسبٍ طرديٍّ مع الانحراف عن الأهداف القومية والأهداف الاجتماعية العامة، وكذلك مع نموّ العجز عن الفعل والتغيير.

المدرسة القومية العربية صنعت أفكارها من تصورات سطحية وغريبة عن الحقيقة التاريخية للوحدة الألمانية... والإيطالية

- ٢ -

بعودة الاحتلال المباشر للعراق، يكون التاريخُ قد دار دورةً كاملةً منذ احتلال المستعمِرين الغربيين للمشرق العربيّ خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها، مرورًا بجلاء قواتهم عنه. وتعود المسألةُ القوميةُ لتَطْرح نفسَها على جدول الأعمال، لكنْ في أوضاع دولية وإقليمية مختلفة، يزيد من حدّتها المعاناةُ العظيمةُ للشعب الفلسطينيّ وعجزُ النظام العربيّ الفاضحُ عن مساعدة الفلسطينيين مساعدةً مجدية. ومع الاختفاء الوشيك لما تبقّى من المرحلة، تَسْقط كذلك مدرسةٌ في الفكر القوميّ سادت لبضعة عقود في المشرق العربيّ خصوصًا، ولم تَعدم بعضَ الامتدادات هناك أو هنالك. لقد كانت مدرسةً مسؤولةً عن رسم صورةٍ مشوّهةٍ للقضية القومية، وعن تثقيفٍ أكثر من جيل بهذه الصورة. وبسبب فقرها الفكريّ وانقطاعها عن الناس عجزتْ عن أن توجِّهَ خطى المرحلة، واكتفت بدور المقدِّم للمبرِّرات الإيديولوجية لأنظمة المقابر الجماعية. كانت تتصوّر دورَها التاريخيَّ من خلال المزاوجة بين النخبة «المثقفة» والقوة الباطشة، بما يَضْمن قيادةَ جموع الشعب نحو الأهداف «الكبرى.» وعندما قَبضت الأنظمةُ على مقاليد الأمور، أُزيحت المدرسة المذكورة إلى الصفوف الخلفية، فأدركتْ أنّ دورَها دورُ الخادم لا دورُ الشريك. وبرضاها بهذا الدور، بدأ طورُ هزيمتها كمدرسة.

الأفكار التي حملتْها هذه المدرسة عن القضية القومية العربية صَنَعَتْها من تصوُّرات سطحية وغريبة عن الحقيقة التاريخية للوحدة الألمانية (١٨٧١) وعن دور بروسيا ـ قاعدةِ تلك الوحدة ـ وعن بسمارك زعيمِها، ومن دون إدراكٍ صحيح للشروط الخارجية، وللدور العظيم الذي قام به الفكرُ الألمانيُّ. وكانت تَجْهل مضمونَ الحركة القومية الألمانية نفسها بوصفها حركةَ ارتقاءٍ للإنسان، ولاسيّما في الحقوق (من حالة الرعية التابعة إلى حالة المواطن الحرّ)، وبوصفها حركةً لتحويل الدويْلات الألمانية من موضوعٍ لفعل الدول الأوروبية إلى دولةٍ واحدةٍ وقوةٍ فاعلةٍ في السياسة الأوروبية. وكانت تَجْهل أيضًا سياسةَ المساومات الذكية التي سار عليها قادةُ هذه الوحدة من أجل تحقيقها، إذ جرى مثلاً تصويرُ بسمارك على أنّه رجلُ الحديد والنار لا رجلُ السياسةِ والحلولِ الوسط. ولا يختلف الأمرُ كثيرًا عند الحديث عن جهل المدرسة «القومية» للوحدة الإيطالية (١٨٦١).

كما رأت المدرسة المذكورة أنّ القومية هي الامتيازُ عن الآخر الغريب، من خلال الاختلاف عنه، أباللغة والأرض أَمْ بالتاريخ والثقافة. لكنّ الاختلاف عن الآخر موجود منذ عصور طويلة، وهو سابقٌ عصرَ القوميات، ولا يشكّل في ذاته امتيازًا لأحد على آخر، ولم يَحُلْ دون تأسيس الإمبراطوريات المتعدِّدةِ الأعراق والمتنوِّعةِ الهويّات، ولم يَمْنع تعاون الأمم والشعوب لتأسيس الحضارات المشتركة ـ بما فيها الحضارةُ العربيةُ الإسلامية التي هي صناعةٌ أمميةٌ بحقّ لا صناعةٌ عربيةٌ بحتة. صحيح أنّ الاختلاف عن الآخر يساهم في تكوين القومية، لكنّه لا يَسْتغرقها: فالقومية متجاوِزةٌ لاختلاف اللغة والأرض والتاريخ والثقافة، وإنْ ارتكزتْ على هذه العناصر جميعها.

ثم إنّ المدرسة القومية عندنا لم تفهم أنّ القوميات بنًى اجتماعية وليست أبديةً، لم توجَدْ من أوّل التاريخ، بل تَخْضع لسُنّة الكون في التحوُّل والتبدُّل. القومية سيرورةُ نموٍّ داخليةٌ في الأساس، سيرورةُ ارتقاءٍ من صيغة العوائل والعشائر والقبائل والطوائف... إلى صيغة تتجاوز التنوُّعَ ولا تلغيه، لتصل إلى الوحدة من خلال كيان سياسيّ قانونيّ يَضْمن لأفراده الحريةَ والمساواةَ والتقدّم والحماية من العدوان الخارجيّ.

لم تَفْهم المدرسةُ المذكورةُ تلك السيرورةَ، التي أساسُها نموُّ الحرية الإنسانية. ولم تَفْهم أنّ حقّ تقرير المصير والاستقلال الوطنيّ والتوحيد القوميّ هي مبادئ إنسانية عامة تسري على جميع بني البشر، وأنّها ـ بالنسبة إلى الحالة العربية ـ أهداف هامة لكنّها في الوقت نفسه محطاتٌ في تلك السيرورة، وأنّ **الإنسان الفرد** هو هدفُها الأعلى. كما أنّ تصوُّرها عن الوحدة، بوصفها محورَ القضية القومية، فقير جدًا، لم يساعد على إدراك المسافة بين

المشروع القوميّ العربيّ: مراجعة من أجل بداية جديدة

الواقع والهدف، ولا على التعرُّف على العقبات القائمة بينهما، ومن ثمّ لم يمهِّد لأيّ إنجاز في الواقع. الوحدة، عند هذه المدرسة، تتحقّق بالجمع الاعتباطيّ بين الأجزاء، دون تقديرٍ صحيح للتأخّر التاريخيّ، ولا لإنتاجه للتجزؤ القوميّ الذي بنى عليه الإمبرياليون الغربيون خططَهم لاقتسام البلدان العربية.

وفي حين تتطلّب الوحدةُ عملاً دؤوبًا من مختلف الأطراف والمناطق والبلدان، تقوم «استراتيجية» المدرسة المذكورة للعمل التوحيديّ على إيجاد قُطْرٍ ـ قاعدةٍ يَمْلك جيشًا قويًا قادرًا على الاجتياح والضمّ، وزعيمًا واحدًا أحدًا يتبنّى المشروعَ الوحدويّ ويعمل من أجله. ورغم تصوُّرها لعلاقتها بالتاريخ بما يماثِلُ علاقةَ الأنبياء بخالقهم، فهي ترفض التعلّم من دروسه: الوحدة السورية المصرية والانفصال السوريّ (١٩٥٨ ـ ١٩٦١)، العجز عن إقامة الوحدة بين العراق والجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٨)، العجز عن إقامة اتحاد بين مصر وسورية والعراق (١٩٦٣)، العجز عن إقامة الوحدة بين سورية والعراق بعد حركتيْ شباط وآذار (١٩٦٣)، فشل الاتحاد بين مصر وليبيا وسورية (١٩٧١ ـ ١٩٧٢)، فشل الاتفاق الوحدويّ بين سورية والعراق (١٩٧٨). ذلك لأنّ التاريخ الذي في «رأسها» هو غيرُ التاريخ المتحقّق في الواقع. وعلى الرغم من أنّ هذه الأحداث تقول أشياء كثيرةً، فإنّ أمرًا واحدًا يبرز منها جميعًا: وهو أنّ السلطة، لكي تَخْدم الناسَ، يجب أن تكون خاضعةً لهم؛ وأنّ السياسة، بما هي إدارةُ شؤون المجتمعات، إنْ بقيتْ محصورةً بأيدي الأفراد (الزعماء) وعُزِلَ الشعبُ عن التأثير فيها، فستكون عاجزةً عن تحقيق أهدافه، وسيكون بإمكان فرد واحد يسيطر على جهاز الدولة تعويقُ أو تعطيلُ أهداف مجتمعٍ بكامله.

على أنّ نقطة الضعف الكبرى في هذا الفكر هي في موقفه من الديموقراطية. نخبويتُه جعلت «الانقلابية» كمبدإ، ركنًا من أركانه. فبرَّرَ الانقلاباتِ العسكريةَ بوصفها الوسيلةَ المُثلى والأسرعَ للاستيلاء على آلة الدولة، الأمرُ الذي سَهّلَ بناءَ نماذج استبدادية من الدول قَلَّ نظيرُها في عالم اليوم. وحتى عندما انهارت النظُمُ السياسيةُ في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي، رَفَضَ بإصرار تعلُّمَ الدرس والاستفادةَ منه. صحيح أنّ مجال الديموقراطية يختلف عن مجال القضية القومية، لكنّ المجاليْن يتوحّدان في كونهما يتعلّقان بالبشر أنفسهم. فالموقف من الديموقراطية، هنا، لا يَكْشف الموقفَ من السلطة وكيفية بنيانها (وهو أمر هامّ) بقَدْر ما يَكْشف ازدراءَ الشعب والخوفَ منه وضرورةَ قيادته ـ برضاه أو رغمًا عنه ـ إلى أهدافه التي يحدِّدها هذا الفكرُ، والتي تَبَيَّنَ أنّها لا تتجاوز بكثيرٍ الوصولَ إلى السلطة والاستئثار بها.

ـ ٣ ـ

القضية القومية العربية هي قضيةُ نهوضٍ قوميٍّ لمئات الملايين من البشر. وبسبب الثقافة المشتركة والعلاقات التاريخية الوثيقة للعرب بجيرانهم (كالأفارقة جنوبَ الصحراء، والأكراد، والأتراك، والإيرانيين... إلخ)، فإنّها تهمّ هؤلاء الجيران أيضًا، الذين هم، مبدئيًا (تاريخيًا وثقافيًا)، متعاطفون مع العرب ومناصرون لقضاياهم. أيْ أنّ الشروط الإقليمية مناسِبةٌ، بشكل عامّ، للقضية القومية العربية التي هي مواجهةٌ لتأخّر تاريخيّ لمنطقة واسعة، وإطلاقٌ لسيرورةِ توحيدٍ متعدّدِ الاتجاهات لهذه المنطقة. لذلك فهي معقّدة، بل لعلّها أعقدُ القضايا القومية في العالم. من أسباب ذلك كونُ المنطقة محطَّ أطماع القوى الإمبريالية، وهي قوى وازنةٌ من حيث العلم والإنتاج والسيطرة على العالم. ويفاقم في تعقيد القضية سببٌ آخر هو التأخّر الكبير للمنطقة، الناجمُ عن قرون طويلة من الركود، الأمر الذي وَسَّعَ الهوةَ القائمةَ بينها وبين عالم لم يتوقّف عن التقدّم خلال القرون الخمسة الأخيرة، وأدّى أيضًا إلى ضعف الترابط بين أقاليمها. يضاف إلى ذلك عجزُ نُظُم الحكم التي تولّت أمورَ هذه الأقاليم بعد جلاء المحتلّين، بل وممانعتها أحيانًا لتطوير علاقات فيما بينها تكون أساسًا للتحرُّك على مسار

على الحركة القومية أن لا تبكي على الديكتاتوريات إذا انهارت، لأنّ هذه كانت وبالاً على القومية وأبعدت الشعب وفكّكت المجتمع

وحدويّ في أيّ من الميادين. هذه الشروط والظروف المعطاة ظلّت فاعلةً، لم تواجَه بما هو قادرٌ على تعطيل فعلها أو على الأقلّ الحدّ منه: ونعني بذلك الإرادةَ والفعلَ المضادّ للقوى الاجتماعية صاحبةِ المصلحة في حلّ القضية القومية. ذلك لأنّ هذه القوى قد جرى تهميشُها، إلى حدّ الإلغاء، من قِبل نُظُم الحكم العربية عمومًا، وخصوصًا النُظُم الشمولية في الأقاليم التي نمت فيها الحركةُ القوميةُ بشكل مبكّر.

بعودة الاحتلال إلى العراق، وخطر انتشاره إلى الجوار العربيّ وغير العربيّ، وانفلاتِ العدوانية الإسرائيلية ضدّ الشعب الفلسطينيّ، وبناء الجدار، ينشأ واقعٌ جديدٌ يواجه العرب. هذا الواقع قد لا يُكْسبنا معرفةً جديدةً بالقوى المعادية بقدْر ما يَكْشف نواحي ضعفنا نحن. فبفعل سياسات السلطات الحاكمة، ظَهَرَ تآكلُ الاستقلالات العربية، والعجزُ عن الدفاع عن السيادة، واختلالُ العلاقات البينية العربية، وتحوُّلُ عددٍ من الأقطار إلى قواعدَ للعدوان ومنصّاتٍ لانطلاقه ـ الأمرُ الذي لا يُمْكن تغطيتُه بموقفٍ معادٍ لدكتاتورية هذا النظام أو ذاك (الحقيقة أنّ الأنظمة العربية متشابهة في موقفها من شعوبها ومن الحريات). والأهمّ من ذلك هو عجز الوضع العربيّ بمجموعه عن إظهار وزن ذي اعتبار دوليّ أو إقليميّ بخصوص القضية الفلسطينية. بل إنّ الأقطار العربية، وبالأخص الرئيسية منها، عاجزةٌ حتى عن الدفاع عن المشاريع التي تقدِّمها (وهو دفاعٌ عن ماء الوجه)، معلنةً وإنْ بطريقة مواربة تخلِّيَها عن الدفاع عن نفسها بوجه إسرائيل: ذلك لأنّ الأمن الفلسطينيّ هو الأمن القوميّ لدول المشرق العربيّ نفسها.

تَعْكس هذه المظاهرُ درجةَ الضعف التي وصلتْ إليها الدولةُ القُطْرية. وهذا الضعف يشمل مختلف النشاطات، بدءًا من الإنتاج الماديّ (الصناعة والزراعة)، مرورًا بالمستوى المنخفض لمعيشة غالبية السكان، وازدياد البطالة، وسوءِ وضع المرأة، وصولاً إلى هبوط مستويات التربية والتعليم والثقافة، وانتهاكِ حقوق الإنسان، وضيق فضاء الحرية. هذا الضعف هو نتاجُ النهج الفاشل للقوى الحاكمة، التي حوّلت الدولةَ من ممثّلٍ للكلية الاجتماعية إلى احتكارٍ خاصٍّ بها.

الأوضاع العالمية، بما في ذلك العولمةُ وتكوُّنُ الاتحاد الأوروبيّ وتفكُّكُ الاتحاد السوفييتيّ واحتلالُ الولايات المتحدة موقعَ القطب الوحيد، وكذلك الأوضاعُ العربية الحالية، تؤكّد جميعًا ضرورةَ المشروع القوميّ العربيّ وإمكانَ تحقُّقه. لكنّ القوى المؤمنة به والعاملة من أجله مطالَبَةٌ باستراتيجيات مبنيةٍ على مراجعة نقدية عميقة للتجربة الماضية، وعلى معرفةٍ كافيةٍ بالواقعيْن العربيّ والعالميّ. وقد تبدو الحركة القومية وكأنّها عادت إلى الصفر، لكنّها عودة غير حقيقية لأنّ «إنجازات» الأنظمة في العقود الأخيرة كانت في أغلبها وهمية. وعليه فإنّه يُفْترض بهذه الحركة أن لا تبكي على الدكتاتوريات إذا انهارت، لا لأنّ هذه الأخيرة لم تحقّق إنجازاتٍ قوميةً حقيقيةً (بل كانت في الواقع وبالاً على القومية)، وإنّما لأنّها أبعدت القوةَ الحقيقيةَ عن الفعل، نعني الشعب، وفكّكتْ مجتمعاتِها، وأنعشتْ فيها الأشكالَ ما قبل القومية (القبلية والطائفية والمذهبية...).

إنّ تقدُّم المشروع القوميّ العربيّ مرتبط، أولاً وقبل كلّ شيء، بعودة الشعب إلى ميدان الفعل الاجتماعيّ. وهو مرتبط، ثانيًا، بتوفير الشروط التي تَحُول دون تهميش هذا الشعب، وذلك من خلال الدولة الديموقراطية. وهو مرتبطٌ، ثالثًا، بإدراك أهمية دور الدولة القُطْرية في تقارب المجتمعات العربية (أو في تباعدها). فبدون وضع الدولة تحت سيطرة المجتمع لن تستطيع القوى الاجتماعيةُ المرتبطةُ بالمشروع القوميّ النضالَ لتحقيق أهدافه، فكيف إذا تحوّلت الدولة **ضدّ** المجتمع؟

في الشروط الحاضرة يُمْكن اختصارُ مرحلة انطلاق المشروع القوميّ بكلمات: إطلاق الحرية للمجتمع بإقامة الدولة الديموقراطية. وعلى المجتمع أن يأخذ على عاتقه إنجازَ هذا المشروع.

دمشق

أحمد فائز الفوّاز